المذاهب الفقهية في الأندلس بين التأصيل والترحيل القرن (4-6هـ/10-12م).

Doctrines of jurisprudence in Andalusia between rooting and deportation Century (4-6 AH/10-12 AD) .

د. محمد صابة[1] ، جامعة ابن خلدون، تيارت(الجزائر). Saba.mohammed63@gmail.com

مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا.

تاريخ الاستلام: 2022/06/28	تاريخ القبول: 2022/07/26	تاريخ النشر: 2022/07/31

الملخص:

عاشت بلاد الأندلس تأخرا في التمذهب الفقهي عكس ما كان عليه الحال في بلاد المشرق الإسلامي، ذلك أنَ توافد المذاهب الفقهية إلى الأندلس ظلَ ضعيفا إلى غاية القرن 4هـ/10م، بعد تراجع قبضة دولة بني أمية وضعف مراقبتها للتَيارات والمذاهب الوافدة من الخارج، فقد ظلَ فقهاء المالكية أسياد الموقف في توجيه السلطة في رفض كل وافد فقهي، باعتبار أنّ ذلك مفسدة لوحدة الأمة المذهبية ويدخل في الشرع ما ليس منه، إضافة إلى ضعف مجادلي المذاهب الفقهية الوافدة، مع استثناء سجَله المذهب الظاهري، والذي ظلَ صاحبه ينافح ويكافح وحده من أجل نشر مذهبه، بعد أن اجتمع عليه الأمراء والفقهاء؛ وقد تأخر استقرار المذاهب الفقهية كالحنفية والشافعية والظاهرية إلى حين من الدهر، بعد اضمحلال الدولة الأموية وحلول عهد دويلات الطوائف، ومع ذلك ظل هذا التنوع الفقهي يغطيه غلبة المذهب المالكي جدلا وتأليفا.

الكلمات المفتاحية: المذهب، الجدل الفقهي، المالكية، الظاهرية، الشافعية، الدولة الأموية.

Summary

The country of Andalusia lived late in the country of the Islamic Orient, unlike what was the case in the country of the Islamic Orient. It remained weak until Andalusia until the 4th century AH / 10 AD, after the decline of the Umayyad state and weakening its control of the currents and sects coming from abroad, for the Maliki jurists remained masters of the situation. In directing the authority in rejecting their refusal, a jurisprudent, a jurist, the best of them, the truth of the matter; This is by giving precedence to opinion over tradition, in addition to the weakness of the debaters of the incoming jurisprudential schools, with the exception of his record of the apparent doctrine, where its owner continued to fight and struggle alone on the Andalusian jurisprudential arena, after the princes and jurists gathered on him; Including the delay in the stability of the schools of jurisprudence such as the Hanafis, Shafi'is and Zahiriyya for a period of time ,and that was after the decline of the Umayyad state and the advent of the era of the sect states, yet this jurisprudential diversity remained covered by the predominance of the Maliki school of controversy and composition.

Keywords : The doctrine, the jurisprudential debate, the Malikis, the Zahiriyya, the Shafi'is, the Umayyad state.

[1] محمد صابة، جامعة ابن خلدون، تيارت. Saba.mohammed63@gmail.com

مقدمة:

ليس من السهل تحديد تاريخ دخول المذاهب الفقهية إلى الأندلس إلا إذا استثنينا المذهب المالكي والذي عرف انتشارا واسعا ودقة في تدوين تاريخ دخوله وتأثيره على الساحة الأندلسية بفضل كثرة أتباعه وزخم نشاط فقهاءه، وقد جاء هذا البحث لتغطية بعضا من هذا الفراغ، وقد فرض الموضوع طرح الإشكاليات التالية: ما هي الحالة الفقهية في الأندلس قبل مرحلة التمذهب، أي مرحلة الفتح والتي استمرت ثلاث سنوات، ثم مرحلة الولاة 95هـ-138هـ/713-755م. فما هي المذاهب الفقهية التى كانت تلون الساحة الفقهية الأندلسية؟ وهو تاريخ دخولها الأندلس؟ ومن هم رجالاتها الذين نقلوها ونشروها ؟وما هي طبيعة علاقاتها بالسلطة والعامة بالأندلس؟ وما تأثيرها العملي في الواقع الفقهي بالأندلس؟

1/- طبيعة الساحة الفقهية بالأندلس مع المرحلة الأولى من الفتح الإسلامي:

إن تحديد تاريخ دخول المذاهب الفقهية الأندلس وماهيتها هو الذي يحدّد طبيعة الساحة الفقهية في الأندلس، لذلك يفيدنا القاضي عياض: "...إنّ ظهور مذاهب فقهية في الأندلس تنافس مذهب الإمام مالك لم يكن ممكنا، وأنّه دخل الأندلس شيء من الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وداود بفضل بعض الرحّالين، وظلّ انتشار هذا المذهب بالأندلس قبل مذهب مالك، وأنّ الأمويّن حموه بالسيف عن غيره، وصيّروا القضاء في يد علماء المالكية..."[1]. وهذا الذي يفسر تأخر دخول بعض المذاهب الفقهية وقلّة تواجد بعضها بعموم بلاد الأندلس، لذلك قلّ خلال هذه المرحلة، حركة نقد الفقه الخارجي، لأنّ نشاطها مرتبط بوجود المنافسة المذهبية، فكان الدّرس الفقهي لدى فقهاء الأندلس يقوم على الاكتفاء بدراسة مسائل المذهب، وفنون الفقه العلمية، كالقضاء وما يتّصل به، والنوازل، خاليا من الجدل والمناظرة ونقد المذاهب المخالفة[2].

كان هذا في بداية الأمر، من مرحلة الفتح إلى ق2 و3هـ، وبعدها أخذ دخول المذاهب الفقهية يجد له طريقا إلى الأندلس. فطبيعة المسائل الفقهية المعروضة للنقاش في الساحة الأندلسية هي التي تحدد طبيعة التواجد المذهبي في بلاد الأندلس من حيث كثافة انتشاره أو محدودية تواجده. فبعض المذاهب محدودة التواجد والانتشار، فظلّت مجرد متلقي للردّ والنقد لمحدوديتها وضعف مجادليها.

2/- الأندلس قبل مرحلة التمذهب الفقهي:

يصعب على الباحث تحديد بداية للتمذهب الفقهي في بلاد الأندلس قبل مرحلة إرساء المدارس الفقهية وتأصيلها قياسا على ما كان عليه الوضع الفقهي في صدر الإسلام، لأنّه يستحيل خلال تلك الفترة من الفتح؛ تحقيق ذلك بحكم انشغال الفاتحين خلال الفترة (92هـ/710م) بمهمة الفتح والإرساء في وسط شعوب لا قبل لها باللغة العربية، فما بالك بالفقه ومخرجاته.

بدأت تنتقل العلوم الدينية إلى الأندلس بانتقال بعض الصحابة والتابعين، ومن الصحابة الصحابي الجليل المنيذر في طليعة موسى بن نصير[3]، ومن التابعين موسى بن نصير نفسه، وعلي بن رباح وحنش بن عبد الله الصنعاني، وهؤلاء بذروا البذرة الأولى في العلوم الدينية في الأندلس. ولم تكن هذه البذرة الأولى في الواقع إلا أصول التشريع الإسلامي في الأندلس، وهي الكتاب والسنة والمغازي، وكان هؤلاء الصحابة والتابعون الرعيل الأول من الفقهاء الأوائل، منهم القضاة وأهل الإفتاء، وهذا طوال مدة ستين سنة؛ من (95-150هـ/713-767م). فقد كان القضاة الأوائل يلقبون بقاضي الجند، لأنَ المسلمين جميعا كانوا أنذاك معتبرين جندا ولم يسمى بـ "قاضي الجماعة" إلا في زمن متأخر، ومن أوائل هؤلاء القضاة؛ مهدي بن مسلم، وعنترة بن فلاح ومهاجر بن نوفل القرشي، ويحي بن يزيد التجيبي الذي عاصر دخول عبد الرحمان إلى الأندلس سنة (138هـ/755م).[4] وهكذا كانت صفة من دخل الأندلس خلال تلك المرحلة من الفقهاء المحدثين، ولم يضعوا أسس المذهب المالكي.[5]

خلال هذه المرحلة بدأ مذهب فقهي يأخذ طريقة إلى الانتشار بالأندلس؛ هو مذهب الإمام الأوزاعي، إمام الديار الشامية، وممّا ساهم في إنتشاره في بداية الأمر قدوم طالعة بلج بن بشر ومعه جموع الشاميين القيسية عام (123هـ/740م)، وقد كان هؤلاء على مذهبه فحملوه معهم ونشروه بالديار الأندلسية.[6] كما أن انتشار هذا المذهب خلال هذه الفترة كان عاملا مساعدا في التعامل مع غير المسلمين، لما له من تجربة مع نصارى المسيحيين في بلاد الشام.

1-المذهب الأوزاعي:

حاولت الدولة الأموية بالأندلس اصطحاب المذهب الأوزاعي إلى الأندلس نظرا لبيئته الشامية التي شهدت قيام الدولة الأموية وازدهارها، غير أنّها أدركت عدم صلاحيته للبيئة الجديدة، وعدم تطوّره وضعف نشاط أصحابه ممّا جعلها تستبدله بالمذهب المالكي وتغلق الباب أمام غيره من المذاهب بناء على اعتبارات سياسية وعلمية وعقدية.[7]

ويبقى هذا الرأي نسبيا لا يمكن الأخذ به إجمالا، فالمذهب المالكي لم ينتشر بهذه البساطة لمجرد تشجيع السلطة السياسية له، فالدارس لأسباب انتشار المذهب المالكي في الأندلس، سيدرك أنّ أسبابا كثيرة كانت من وراء انتشاره، منها؛ بساطة المذهب وملائمته لسكان الأندلس الذّين كانوا يميلون بداية الأمر إلى الأثر ويكرهون أصحاب الرأي والجدل، إذا ما علمنا أن أهل الأندلس كانوا قريبي عهد بالإسلام وأميل إلى الأثر منه إلى الرأي. وتبقى شخصية صاحب المذهب أكثر الأسباب تأثيرا في انتشاره. - وسيأتي التفصيل في ذلك –.

1-1 التعريف بصاحب المذهب:

هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمد الأوزاعي (88-157هـ/707-774م)،[8] وأجمعوا أن اسمه عبد الرحمن، وممّن قال ذلك الإمام العَلَم أبو مسهر الدمشقي[9]. والأوزاعيُّ نسبة إلى الأوزاع، والأوزاع: "بطون من العرب من قبائل شتى. نزلوا قرية بدمشق. والأوزاعي: عربي حميري، سَيباني."[10] وصدّر ابن عساكر ترجمة الأوزاعي بقوله: " كان يسكن دمشق...ثم تحوّل إلى بيروت فسكنها مرابطا إلى أن مات بها."[11]

1-2 تاريخ دخول المذهب الأوزاعي إلى الأندلس:

نقل ابن حجر عن أبي عبد الملك القرطبي في "تاريخه" قوله: "كانت الفتية تدور بالأندلس على رأي الأوزاعي، إلى زمن الحكم بن هشام، المتوفي سنة (206هـ/821م)"[12]. وقال النووي: " كان أهل المغرب على مذهب الأوزاعي قبل انتقالهم إلى مذهب الإمام مالك رحمه الله"[13]. فغالب أهل الأندلس كانوا على مذهب الأوزاعي زهاء مائتي عام.[14] ومنه يتأكد أنَ الفقه الأوزاعي كان أكثر انتشارا واستعمالا في الأندلس مع تأسيس الدولة الأموية خلال القرن الثاني الهجري/السادس الميلادي، فلم يلق منافسة قوية في بداية أمره من قبل المذاهب الفقهية الأخرى فعمَر أكثر من قرنين من الزمن، ويؤكد هذا المذهب ما ذكره صاحب كتاب تحفة الأنام: "وقد بقي أهل الشام وما يليها أهل الأندلس يتعبَدون على مذهبه نحو مائتين وعشرين سنة"[15]. وهي مدة كافية، كان بالإمكان هذا المذهب أن يتجذَر ويمتد بالأندلس، ولم يكن ممكنا للمذهب المالكي أن يزيحه ويضعف وجوده.

وممَن روى من أهل الأندلس عن الأوزاعي؛ أسد بن عبد الرحمن السبائى، ولى قضاء كورة إلبيرة في إمارة عبد الرحمن بن هشام بن عبد الملك، وكان حيّا سنة خمسين ومائة، قاله الخشني أيضا...وسمعت زيادا-يقصد زياد اللخمي وهو زياد شبطون- فقيه أهل الأندلس، وهو يسأل مالكا، وهو أول من أدخل الأندلس مذهب مالك...وكان زهير بن مالك البلاويّ، أبو كنانة أندلسي، فقيه يفتي بقول الأوزاعي، مات قبل الخمسين ومائتين...وأول من أدخل الأندلس مذهب الأوزاعي، صعصعة بن عبد السلام، وهو فقيه من أصحاب الأوزاعي، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة...وقال أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يوسف: "إن صعصعة بن سلام دمشقيّ...قدم مصر، وروى عن الأوزاعي...والغازي بن قيس...روى عن مالك ، وابن جريج، والأوزاعي".[16] ويذكر صاحب محاسن المساعي: "وإن أهل الأندلس لبثوا يعملون به- يقصد المذهب الأوزاعي-إلى زمن الأمير هشام بن عبد الرحمن الأموي، إذ غلب مذهب مالك على تلك الديار، وذلك في

أوائل المائتين للهجرة."[17] ، ويذكر آنخل: "المذهب الأوزاعي كان من أنصار مدرسة الحديث، لا يرضى عما استحدثه الأحناف من أقيسة ذات طابع فلسفي. وقد ظل أهل الأندلس على المذهب الأوزاعي وظلوا عليه حتى تحولوا إلى مذهب مالك"[18].

3-1 أسباب اندثار المذهب:

وإن كان المذهب الأوزاعي أول مذهب فقهي دخولا للأندلس إلا أنّه كان أول مذهب اندثارا، فلم تكن كثرة المذاهب الفقهية سببا في إزاحته؛ بل لضعف فقهاءه في مجال الجدل والاجتهاد، فلم يجتهدوا من أجل نشره وتدوينه، علما أن هذا المذهب أكثر المذاهب وسطية وأقل تشددا من المذاهب الفقية الأخرى.

2-المذهب المالكي:

أكثر المذاهب انتشارا وتوسعا بالأندلس، وأشدَها منافسة وجدلا للمذاهب الفقهية اللأخرى، وأكثرها تأليفا واتباعا.

1/2-التعريف بصاحب المذهب:

الأشهر أنّ مولد الإمام مالك كان سنة (93هـ/711م) في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان...وأمّا وفاته فالصحيح ما عليه الجمهور من أصحابه سنة (179هـ/795م). قال أبو عاصم: "ما رأيت محدّثا أحسن وجه من مالك...قال هارون الرشيد عنه: ما رأيت أعقل منه...وقد تقدّم أنّ مالكا جلس للناس ابن سبع عشرة سنة...قال ابن هرمز: ...إنه عالم الناس"[19].

قال سفيان ابن عيينة: "ومالك سيّد أهل المدينة. وقال: مالك سيّد المسلمين...قال ابن وهب: ما أحد آمن ولا أوثق من مالك...قال: ليس في القوم أصح حديثا منه...قال سعيد بن منصور: رأيت مالكا يطوف وخلفه سفيان الثوري يتعلّم منه كما يتعلّم الصبي من معلمه. قال زياد بن يونس: ما رأيت قط عالما ولا عابدا ولا شاطرا ولا واليا أهيب من مالك رحمه الله تعالى."[20]

يذكر صاحب كتاب الإشراف؛ الخلاف بين أئمة المذهب المالكي في العديد من المسائل وردودهم على المذاهب المخالفة، وبذلك ساهمت مالكية الأندلس في تنشيط الحوار بين مختلف المذاهب من خلال الردّ على مخالفيهم ونقض آرائهم، فتميزوا عن غيرهم في دراسة المذاهب والتأليف في الردّ على مخالفيهم، معتمدين أسلوب الجدل والذي أساسه الردّ من خلال منهج المقارنة والنقض والاستدلال[21].

قال أحمد بن حنبل: "إذا رأيت الرجل يبغض مالك، فاعلم أنه مبتدع...قال أبو طالب المكي: كان مالك أبعد من مذاهب المتكلمين. قال الهيثم بن جميل: قيل لمالك: الرجل له علم بالسنّة يجادل عنه. قال: لا ولكن يخبر بالسنّة، فإن قبل منه وإلا سكت...قال ابن المهدي: ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ"[22].

2/2- تاريخ دخول المذهب إلى الأندلس:

بات استئثار المذهب المالكي بالنفوذ في الغرب الإسلامي عامة وفي بلاد الأندلس خاصة من الحقائق التي أجمعت عليها المصادر قديما وأثبتتها الدراسات حديثا. فكتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض مثلا يعد أوثق المصادر حول تاريخ دخول المذهب المالكي إلى الأندلس وحول أعلام المالكية من المغاربة ومن الأندلسيين الذين تولوا نشر هذا المذهب وتدعيمه عبر التأليف والتدريس.[23] ومع ذلك لازالت مسألة من أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس غامضة، فيذهب المقري إلى أنَ الأندلسيين كانوا على مذهب الأوزاعي كأهل الشام، ثم أقبل إلى الأندلس أثناء خلافة المستنصر (179-205هـ/796-821م) نفر من الفقهاء[24].

وقد ورد في هذا الأثر: "وأما أهل الأندلس فكان رأيهم منذ فتحت على رأي الأوزاعي إلى أن رحل إلى مالك زياد بن عبد الرحمان وقرعوس بن العباس والغازي ابن قيس ومن بعدهم فجاؤوا بعلمه، وأبانوا للنّاس فضله فعرف حقّه ودرس

مذهبه إلى أن أخذ أمير الأندلس إذاك هشام بن عبد الرحمان النّاس جميعا بالتزام مذهب مالك وصيّر القضاء والفتيا عليه وذلك في عشرة السّبعين ومائة من الهجرة في حياة مالك رحمه الله".[25]

وقد دعّمت شهادات لاحقة هذه الحقيقة وأثبتت استمرارها خلال مختلف حقب الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية. فقد ذكر الونشريسي في المعيار أنَ التزام أهل المغرب بمذهب الإمام مالك وأخذهم بقوله وقول أصحابه ومنع ملوكهم وأمرائهم الناس من الخروج عنه كان من الشّهرة بحيث لا يحتاج إلى دليل.[26] وفي هذا يقول الونشريسي: "فكل من رام شيئا من ذلك أو جنح إليه لقي من الإنكار لعلمه والتّسفيه لحلمه ما لبيس له به قبل"[27]

لقد كان الغالب على أهل الأندلس مذهب الأوزاعي، وذلك قبل المائتين، فلم يلبثوا إلا قليلا حتى صاروا مالكيين[28]. قال المقري: "وأعلم أنّ أهل الأندلس، كانوا قديما على مذهب الأوزاعي وأهل الشام منذ أول الفتح، ففي دولة الحكم هشام بن عبد الرحمان الداخل، وثالث الولاة بالأندلس من الأمويين، انتقلت الفتوى إلى مالك بن أنس وأهل المدينة، فانتشر علم مالك بن أنس ورأيه بقرطبة والأندلس جميعا، بل والمغرب وذلك برأي الحكام واختياره، واختلفوا في السبب والمقتضى لذلك، فذهب الجمهور إلى أنّ سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة، فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه وجلال قدره فأعظموه.[29] وأول من أدخل المذهب الموطأ إلى الأندلس الغازي بن قيس[30] على عهد إمارة عبد الرحمان الداخل، ثم أدخله كاملا منقّحا، زياد بن عبد الرحمان "المشهور" بشبطون[31] ورحل بعد عام من ولاية هشام بن عبد الرحمان، بعد أن سأله عن مذهبه وحسن سيرته، فأخبره زياد عن مذهبه وحسن سيرته، فقال مالك: ليت الله زّين بلدنا بمثله أو عبارة نحوها[32]. وفي أيام هشام بن عبد الرحمان (172-180هـ/788-796م)، بدأ انتشار المذهب المالكي وبدأت البلاد تتحول إلى مالكية، وتعود أسباب هذا التحول إلى عدة عوامل[33].

3/2 - العوامل المساعدة على انتشار المذهب المالكي بالأندلس:

عرف المذهب المالكي انتشارا واسعا، وقبولا لم يعرفه غيره من المذاهب الفقهية، ورغم كثرة البلاد التي دخلها، فإنه لم يلق من العناية والاهتمام ما لقيه ببلاد الأندلس، فأصبح المذهب المالكي مدرسة بالغرب الإسلامي التي لا توجد في غيرها من الأقطار التي انتشر فيها مذهب الإمام مالك[34]. فقد اجتمعت عدة عوامل ساعدت على انتشار المذهب المالكي، فأضحى سيد المذاهب الفقهية، ومنها:

- سلامة مسلك الإمام مالك في أمور العقائد والالتزام بها:

وهو ما عرف به وبما أثر عن السلف من أصول الدين مضمونا ومنهجا[35]. فالإمام مالك إضافة إلى اشتهاره بين المحدثين بشدة تحريه في رواية الحديث وانتقاء رجاله، والتوقف في الفتوى تورعا واحتياطا وحفاظا على سلامة فروع الشريعة وضبطا لأحكامها[36]. ومنه تلازم وارتباط بين مذهب مالك في فروع الفقه ومسلكه في أصول الاعتقاد، وبهذه الصفة، عرف المذهب في الغرب الإسلامي، خلال القرون الثلاث الأولى التي تلت ظهور انتشاره، يقول صاحب النبوغ رحمه الله: "وعلى كل حال فإن مذهب مالك لم يتوطد أمره في هذا العصر كمذهب فقهي فقط، ولكن كعقيدة أيضا، فإن التلازم في طريقته في الفقه والاعتقاد، وهي اتّباع السنّة، ونبذ الرأي والتأويل ممّا لا يخفى"[37].

يستند الإمام مالك في اجتهاداته الفقهية على حجيّة عمل المدينة وجماعة أهل السنّة والحديث، فهو لا يتعرّض للمتشابهات مع التنزيه عن الظاهر، وينبذ آراء الفرق الضّالة من المتكلمين كالجهمية والقدرية وغيرها والوقوف عند ما وقف عليه أهل السنّة والجماعة إلا لضرورة[38]. وكان مالك رحمه الله يقول: "الكلام في الدين أكرهه ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهم والقدر، وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا ما تحته عمل، فأمّا الكلام في دين الله عز وجل، فالسكوت أحبّ إلي"[39].

فالإمام مالك كان ينفر ويزجر عن جدل أهل الكلام، وسيكون لذلك تأثيره على أهل الأندلس من خلال تعاملهم مع الوافدين من أهل الكلام إلى الأندلس، وهو من أهم عوامل تأخر تعاطي أهل الأندلس مع المتكلمين خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين التاسع والعاشر الميلاديين على الأقل فتسبّب ذلك في تأخر الجدل الفقهي الأصولي والعقدي.

- قدرة المذهب المالكي على المواجه:

من العوامل التي ساهمت في ازدهار الفقه المالكي وأبقته حيّا قادرا على الاستمرار والبقاء، قدرته على المواجهة والصّمود، وخروجه منتصرا من عديد المحن، وقلّما خلت فترة من الفترات العلمية التي اجتازها من مواجهة مع مذهب مخالف أو أكثر[40]. لقد خاض فقهاء مالكية الأندلس مواجهات فكرية ومناظرات علمية مع المذاهب الأخرى في الخلافيات والأصول، وهو ما يتناوله علم الجدل والمناظرة.[41]

- دور السلطة في تعزيز انتشاره:

منهم من يعزي انتشار المذهب إلى دور السّلطة في تعزيز انتشاره، قال الحافظ ابن حزم:" مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسّلطان ؛ مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولى القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله من أقصى المشرق إلى أقصى إفريقية، فكان لا يولى إلا أصحابه والمنسبين لمذهبه، ومذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحي بن يحي [42] كان مكينا عند السلطان مقبول القول في القضاء، وكان لا يلي قاض في أقطار الأندلس إلا بمشورته واختياره...وذكر في غير هذا الموضع قولا آخر في سبب انتشار مذهب مالك بالأندلس، والله سبحانه أعلم بحقيقة الأمر".[43] فقد ورد في مصادر متعددة أنّ الخليفة هشام بن عبد الرحمان أمر النّاس باتباع المذهب المالكي وصيّر القضاء والفتيا عليه، فتحوّل الناس بسبب ذلك من مذهب الإمام الأوزاعي إلى مذهب مالك.[44]

كان أمراء الأندلس كلما طرأت على بلادهم تيارات فكرية أو مذاهب فقهية خارج عن نسق المذهب المالكي في الأصول أو الفروع، سارعوا إلى الذبّ عن المذهب، ومنعوا من ينشر تلك المذاهب فتبقى في صدور أصحابها حتى تموت بموتهم، إلى أن تبعثها السطور بعد موتها في الصدور[45]، قال عياض -رحمه الله- : "وأدخل بها -أي الأندلس- قوم من الرّحالين والغرباء شيئا من مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود، فلم يتمكنوا من نشره، فمات بموتهم على اختلاف أزمانهم"[46]. ولم يذكر شيئا عن مزاحمة المذهب الشيعي أو تسرب شيء منه إلى الأندلس، بالرغم من وجوده على الضفة المقابلة للبلاد الأندلسية زهاء قرن ونصف[47].

والذي عزّز المذهب المالكي أكثر؛ هو أنّ المرابطين وجدوا في المالكية أداة صالحة لهم ولخدمة أغراضهم، ففي معرض حديثه عن ولاية أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين، يذكر صاحب المعجب:"...واشتدّ إيثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمرا دون مشاورة الفقهاء، وبمحضر أربعة الفقهاء...ولم يكن يقترب من أمير المسلمين...إلا من علم الفروع، أعن فروع مذهب مالك...وكثر ذلك حتى نسى النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ...وقرّر الفقهاء عند أمير المسلمين تقبيح علم الكلام...وأنّه بدعة في الدين.."[48] يضاف لكل ما سبق، اتساق المذهب المالكي مع عقلية أهل الأندلس عربا وبربرا لما هو بسيط وتنفر ممّا هو عقلي معقد.

-دور الرحلة في نشر المذهب:

من أهم العوامل الخارجية؛ فقد كان المغاربة عامة يرحلون إلى المشرق لطلب العلم وللحجّ. وقد كان من البديهيّ أن يتلقوا بعالم طارت شهرته في الآفاق وأن يجلسوا إلى حلقاته ويتتلمذوا عليه وعلى تلاميذه من بعده. ونظفر في كتب الطبقات والتراجم بعدد كبير ممّن رحلوا إلى المشرق والتقوا بالإمام مالك أو بتلاميذه ولمّا عادوا كان لهم دور حاسم في نشر المالكية وفي تثبيت أسسها وحفظ تراثها. فبعد الجيل الأول ومن أعلامه زياد بن عبد الرحمان المشهور بشبطون (ت204هـ/819م) وقرعوس بن العباس والغازي بن قيس(ت199هـ/775م)، أما الجيل الثاني فمن أعلامه يحي بن يحي الليثي (ت234هـ/748م).[49] ولم يكن اتصال فقهاء المغرب الإسلامي بأعلام المالكية في المشرق قائما على الرحلة وحدها،

بل كانوا يتّصلون فيما بينهم بالمراسلة كذلك يدفعهم حرصهم على السّماع والتشاور من بعضهم والتشاور في النوازل التي تعرض عليهم، ويذكر أن عيسى بن دينار بالأندلس كان يكتب لابن القاسم بمصر "، بعد أن سمع برجوعه عن آراء في المدوّنة".[50]

نستنتج من خلال هذه الأمثلة أن فقهاء المالكية قد شكلوا بفضل هذا الاتصال فيما بينهم عن طريق الرحلة أو المراسلة، جهازا متحكما في الحياة العامة عن طريق توحيد المواقف والفتاوي تجاه المعاملات والنوازل التى كانت تستجد في الحياة العملية.[51]

- دور فقهاء مصر الذين تتلمذوا على يد الإمام مالك:

اعتبروا حلقة وصل بين بلاد الحجاز وبلاد المغرب الإسلامي، نذكر منهم؛ فقيه مصر الليّث بن سعد (ت165هـ/783م)، وعبد الرحمان بن القاسم (ت:191هـ/806م)،وعبد الله بن وهب (ت:197هـ/812م)، وأشهب بن عبد العزيز القيسي (ت:204هـ/819)[52].

لقد حسم أهل الأندلس -الخلفاء والفقهاء- أمر اختيار المذهب الذي اتبعوه قديما، فلم يرضوا بمالك ومذهبه بديلا، وبالرغم من دخول المذهب الأوزاعي قبل المالكي، إلاّ أنّه سرعان ما انتشر فقه مالك وانحسر فقه الأوزاعي انحسارا شديدا، فلم يعد بالإمكان السماح لغيره بالتطبيق في شؤون الناس وقضاياهم[53] .وإلا فإنّ الأندلس ظاهرية وشافعية وحنفية، لم يتجاوز فقههم حياتهم الشخصية[54]. كان لسيادة المذهب المالكي، وتعصب النّاس له أن قلّل من وجود المذاهب الأخرى المخالفة لأهل السنّة عموما، ووحد الأندلسيين سواء أكانوا علماء أو عامة على رأي وعاطفة واحدة[55]. فقد ظلّ المذهب المالكي وحده الذي يُدرّس، وإن كان هناك من يقرأ كتبا في مذاهب أخرى فهذا لا يتجاوز حد الدرس، ومن ثمّ فشلت كل المحاولات لإدخال أية مذاهب أخرى في المجال العلمي[56].

ظلّ المذهب المالكي وحده الذي يُدرّس، وإن كان هناك من يقرأ كتبا في مذاهب أخرى فهذا لا يتجاوز حد الدرس، ومن ثمّ فشلت كل المحاولات لإدخال أية مذاهب أخرى في المجال العلمي[57].

- تأثير المذهب من حيث الجدل والتأليف في الأندلس:

ما يثير انتباه الباحث في تاريخ الفقه المالكي، الاستعمال الخاص لمصطلح "المناظرة" فإن كان المصطلح -مطلقا- ينصرف إلى الحوار بين مذهبين مختلفين وهو -الجدل- فالمالكية يستعملون كثيرا في الدراسة والمناقشة والحوار داخل المذهب ذاته، بالإضافة إلى استعمالهم له بمعناه الأصلي[58]. ومنه يتأكد أن فقهاء مالكية الأندلس كانوا أكثر المذاهب الفقهية جدلا ودفاعا عن إمامهم، فجردوا من أجل ذلك الأقلام وألفوا المؤلفات العديدة.

ممَا سبق نستنتج أنّ العوامل المساعدة على انتشار المذهب المالكي بالأندلس، تبقى محصورة في عوامل خارجية كثيرة ومختلفة منها السياسية والاجتماعية والفكرية وحتى الشخصية -أي طبيعة المتلقي عن المذهب-ومنها ذاتية مرتبطة بالمذهب ذاته وما أكثرها منها؛ شخصية صاحب المذهب والذي اقترن اسمه بمدينة النبي ﷺ وقدرة المذهب في حل إلزامات المذهب من حيث قدرته على حل النازلة ومرونة أصوله والتي تعدّدت بين مصالح مرسلة وسد الذرائع وتوسعا في استعمال القياس والذي عارضت استعماله الظاهرية. ويظهر أنّ المعنى المقصود من استعمال المالكية الخاص لمصطلح المناظرة، هو دراسة مسائل معينة في كتاب معين ومناقشتها وإراد الأسئلة عليه من أوجهها ونظائرها ثم الردّ عليها، وذلك مقابل لمجرد سماع الكتاب وسرده وروايات[59] كمصنفات مشهورة؛ كمختصر المزني والبويطي[60]

وعلى الرغم من تعصب الأندلسيين لهذا المذهب، إلا أنّ هناك أناسا اعتنقوا مذاهب أخرى، وكان هناك أمراء تحرروا من نفوذ الفقهاء المالكية، مثل الأمير الحكم الربضي، وشجعوا دخول تيارات مذهبية أخرى، لكي يتنوع الفكر، وتتعدّد الثقافة كما لا يمس الدين والحكم[61]. ونجد أنّه في عصر الخلافة قد قلّ التعصّب الشعبي، وأصبح الملوك أكثر تحرى في آرائهم .[62] ممّا فتح الباب أمام مختلف المذاهب الفقهية للانتقال إلى الأندلس ومنها:

3-المذهب الحنفي في الأندلس:

وإن كان هذا المذهب قد وجد ضالته في المشرق الإسلامي، فإنه قد فقد زخمه بالأندلس.

أ- التعريف بالمذهب:

هو عبارة عن آراء الإمام أبي حنيفة وأصحابه المجتهدين في المسائل الاجتهادية الفرعية، وتخريجات كبار العلماء من أتباعهم، بناء على قواعدهم وأصولهم أو قياسا على مسائلهم وفروعهم[63]

ب-التعريف بصاحب المذهب:

هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، ولد سنة ثمانين بالكوفة، توفى سنة (150هـ/768م)، كانت الكوفة في زمنه مركزا للعلم، موطنا للعلماء، ممّا جعل الإمام أبا حنيفة في غنى عن الرحلات والأسفار لذلك قل خروجه إلى غير البصرة. انصرف إلى طلب الفقه وهو في الثانية والعشرين من عمره. تفقه على يد إبراهيم النخعي. ومن أشهر مؤلفاته: كتاب الصلاة، وكتاب الرهن، وكتاب الفرائض وغيرها من المؤلفات[64].

ج- دخول المذهب الحنفي إلى الأندلس:

إن المصادر التي تتحدّث عن دخول المذهب الحنفي إلى الأندلس، لا تذكر إلاّ القليل الناذر، ويمكن أن يكون قد تواجد على استحياء في فاس والأندلس حسب مقتطفات عابرة للسلاوي[65]. بل يذهب بعضهم إلى ضعف تواجد المذهب الحنفي بالأندلس، بحكم العداوة التي كانت قائمة بين الخلافة العباسية التي تتّخذ من المذهب الحنفي مذهبا رسميا لها، وبين الأمويين الذّين ظلّوا يعتبرون العبّاسيين أعداء.

وعليه اعترضوا على أي تواجد لهذا المذهب ولآراء فقهائه من التّسرب إلى الأندلس، لذلك فإن الإشارات القليلة والنّادرة التي وردت في المصادر جاءت إلا عفوية أو لضرورة فرضتها مناسبة تبيّن أنّه كان مندس بين الخاصة، رجال أحناف كفقهاء أو تجار أو مقلدين لآرائهم دون أن يكونوا على مذهبهم. فلم يكن ممكنا انتشار المذهب الحنفي بالأندلس لما كان لبعض علمائه ودعاته من ارتباط فكري بالمعتزلة والخوارج[66].

فقد أورد المقدسي، أنّ مناظرة قامت على ما يبدو بين رجال المذهب المالكي وبعض الأحناف في حضرة أمير الأندلس، هشام الرضا، الذي تجاهل وجود أبي حنيفة ومذهبه لقوله:" من أين كان أبو حنيفة؟ قالوا: من الكوفة. فقال: ومالك؟ قالوا: من المدينة، قال: علم دار الهجرة يكفينا". فأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة، وقال: "لا أحب أن يكون في عملي مذهبان"[67]. ويبدو أن هذه الرواية يغلب عليها الطابع القصصي، فلا يعقل أنّ الأمير هشام الرضا لا علم له بأبي حنيفة ومذهبه، غير أنّ في الرواية إشارة قوية لضعف تواجد الحنفية بالأندلس.

فقد أورد عياض في المدارك: "وأدخل قوم من الرّحالين والغرباء شيئا من مذهب الشافعي، وأبي حنيفة وأحمد، وداود، فلم يُمكّنوا من نشره، فمات بموتهم على اختلاف أزمانهم، إلا من تدين به في نفسه ممّن لا يُؤبه لقوله، على ذلك مضى أمر الأندلس إلى وقتنا هذا"[68]. ويؤكد ابن الفرضي هذا التواجد النوعي المحدود للمذهب الحنفي بالأندلس، حيث يقول بأن الذّين يرحلون إلى المشرق يتّصلون هناك برجال المذهب ويأخذون عنهم دون تمييز، و: "أن قاسم بن أصبغ بن محمّد بن يوسف، من أهل قرطبة...رحل إلى المشرق...ودخل العراق وسمع من أحمد بن حنبل...(ت340هـ/951م)..."[69].

من المسلّم به من خلال ما سبق، أّن الأندلس لم تعرف توسّعا وتجذّرا وسيطرة على الجدل الفقهي إلا من خلال المذهب المالكي، وأنّ المذاهب الفقهية الأخرى كان تواجدها محدودا ومشاركتها قليلة وتأثيرها الجدلي ضعيف.فقد كان دخول المذهب الحنفي إلى الأندلس خلال عهدي الإمارة والخلاف، ساهم في نقله العلماء والتجار والرحالة الأندلسيون والمغاربة والمشارق، إلاّ أنّه لم يحقق الانتشار أمام هيمنة المذهب المالكي على المستويين الشعبي والرسمي، بسبب الخلاف السياسي القائم بين الحكم الأموي في الأندلس والخلافة الخلافة العباسية في المشرق.[70]

يرى الباحث الطاهر بن علي أنَ المذهب الحنفي لم يحتفل به الأندلسيون، ولم تكن عندهم سوق رائجة، وظل غريبا إلاَ ما حملت منه بعض المدونات في الفقه المقارن بعد أن توسعت الدراسات الفقهية، وهو يقصد ابن حزم والباجي وابن عبد البر[71]. إنَ هذا الرأي لا ينفي تواجد المذهب الحنفي على قلته بالأندلس.

فحسب الباحث إسماعيل سامعي، فقد جاءت هذه الإشارات بصورة عفوية أو لضرورة اقتضتها المناسبة تبين أنّه كان بالأندلس في صفوف خاصتهم بعض الأحناف إما كفقهاء أو تجار مقلدين لآرائهم دون أن يكونوا على مذهبهم بالضرورة.[72] إذ لم يعرف بين الأندلسيين من أحاط بالمذهب الحنفي أو دافع عنه كما فعل فقهاء المذاهب الأخرى.[73] وهو رأي مبالغ فيه على ما يبدو ولكن يؤشر على قلة أتباع هذا المذهب بالأندلس.[74] أما المصادر التي أشارت إلى وجوده نذكر ما قاله ابن فرحون: "ودخل منه شيء ما وراء إفريقية قديما بجزيرة الأندلس"[75]. وقول عياض : وانتحل قوم من الرحالة والغرباء –الأندلس- شيئا من مذهب أبي حنيفة...فلم يتمكنوا من نشره ، فمات بموتهم..."[76]

وذكر ابن سعيد عن ابن حزم: "إن الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الناصر، كان شافيا، وأخوه عبد العزيز حنفيا والمستنصر مالكيا"[77]. ويبدو أنّ عدد الأحناف القادمين من المشرق كانوا قلة أو أن المصادر ضنت علينا بأخبارهم لأسباب سياسية ومذهبية، فأسماءهم تعد على أطراف الأصابع ولعلَ منهم:

زيد بن الحباب العكلي(ت203هـ/818م)، كوفي دخل الأندلس ...كان جوالا في البلاد كثير الحديث ثقة، توفي بالكوفة.[78] ومحمد بن عيسى بن عبد الواحد بن نجيح المعافري الأعشى (ت222هـ/836م)، إذ كان علمه عراقيا، أي العلماء الذين أخذ منهم الحديث مثل سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح الرؤاسيّ، وكان الغالب عليه الحديث ورواية الآثار، وكان يذهب في الأشربة مذهب العراق.[79]

والفقيه أحمد بن ابراهيم بن فروة اللخمي الفرضي (ت290هـ/902م)، من أهل قرطبة، رحل ودخل العراق، وروى كتاب الفرائض لأيوب بن سليمان، ولا يستبعد نقله لهذا المصنف الفقهي إلى الأندلس، وكان هو الآخر يميل إلى تحليل شرب النبيذ على غرار أحناف أهل العراق.[80] ومحمد بن سليمان بن محمد بن تليد المعافري من أهل وشقة، مولده بسرقسطة ومات بها (ت296هـ/908م)، بعد رحلته العلمية إلى العراق انتصب مفتيا وقاضيا بوشقة وكان ينزع في الأشربة إلى مذهب العراقيين.[81] ومن أعلام الحنفية في القرن الرابع الهجري، وأيوب بن سليمان بن حكم بن عبد الله (بن بلكايش بن إليان القوطي) (ت326هـ/937م)، وهو من أهل قرطبة...دخل العراق...وأدخل كثيرا من كتب العراقيين، وكان مائلا في مذهبه إلى الحجة، لا يرى التقليد.[82] وقاسم بن منعم (ت340هـ/957م)، وهو من أهل قرطبة، قصد العراق، واتصل بالكوفيين والبصريين...[83] وغيرهم كثر لا يتسع المقام لذكرهم.

4- المذهب الشافعي:

-التعريف بصاحب المذهب:

ينسب للإمام محمّد بن إدريس الشافعي رحمه الله وهو محمّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد ابن عبد يزيد بن هشام بن المطلب بن عبد مناف بن قصي، وأمه أزدية[84]. قال الحافظ أبو بكر الخطيب:"...حدثنا محمّد بن عبد الحكم قال: "قال لي ابن إدريس الشافعي رضي الله عنه: ولدت بغزة سنة خمسين يعني ومائة وحملت إلى مكة وأنا ابن سنتين..." قال الحافظ أبو بكر: "...حدّثنا إسماعيل بن يحي المزني قال: سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: حفظت القرآن وأنا ابن سبع سنين وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر سنين... ويقال: إن القبيلة التي أوى إليها الشافعي رضي الله عنه قبيلة هُذيل وهم أفصح العرب".[85]

ولزم مالك رضي الله عنه، قال ابن أبي حاتم: "... قال سمعت أبا الوليد يعني الجارودي أنّه قال للشافعي رضي الله عنه وهو ابن ثمان عشرة سنة: يا أبا عبد الله فقد آن الأوان لك أن تفتي ... ثم قدم بغداد سنة أربع وثمانين ومائة...ثم

خرج إلى مصر فأقام بها حتى مات رحمه الله ورضي الله عنه سنة أربع ومائتين. كان في جميع أحواله يطلب العلم ولا يصدّه عن ذلك صاد"[86].

وقد قال الشافعي: "مالك بن أنس معلم. قال أيضا: "قرأت على شبل يعني ابن عباد الذي قرأ على عبد الله بن كثير والذي قرأ على مجاهد والذي قرأ على ابن عباس والذي قرأ على أبي بن كعب والذي قرأ على رسول الله ﷺ وأما الفقه فأخذه عن مسلم بن خالد الزنجي بمكة والذي تفقه على ابن جديح وأخذه عن عطاء بن أبي رباح والذي تفقه على ابن عباس وابن الزبير وغيرهما، وأولئك أخذوا عن رسول الله ﷺ . ثم تفقّه الشافعي رضي الله عنه عن مالك بن أنس... وتفقّه أحمد بن حنبل على الشافعي.. قال أبو عبيد الله الآجري: سمعت أبا داود يقول: ما رأيت أحمد بن حنبل يميل إلى أحد ميله إلى الشافعي... توفي رضي الله عنه ليلة الجمعة، هلال شعبان سنة أربع ومائتين.[87]

-تاريخ دخول المذهب الشافعي إلى الأندلس:

يعزى دخول المذهب الشافعي الأندلس إلى جماعة من كبار العلماء منهم:

-قاسم بن محمد بن يسار القرطبي (ت277هـ/890م)[88]: وهو مولى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك، سمع من محمّد الشافعي ... كان يذهب مذهب الالحجّة والنظر، وترك التقليد ويميل إلى مذب الشافعي...أوصى ابنه محمّد: "عليك برأي الشافعي، فإني رأيته أقل خطأ"، وألف في الردّ على يحي بن ابراهيم بن مُزَيْن وعبد الله بن خالد، والعتبى، كتابا نبيلا يدل على علم.[89]وهذا الذي يؤكده الضبي بقوله: "ويبدو أنّ أول من أدخل مذهب الإمام الشافعي إلى الأندلس، الفقيه قاسم بن سيار[90] في أيام الأمير محمد بن عبد الرحمان"[91].

إن انتساب الأمير محمّد بن عبد الرحمان للمذهب الشافعي أعطاه دعما وسندا في الأندلس، وهذا الذي يذكره صاحب الجذوة:" كان محبا للعلوم، مؤثرا لأهل الحديث...ولمّا دخل الأندلس أبو عبد الرحمان بقيّ بن مخلد بكتاب "مصنّف أبي بكر بن أبي شيبة"...ومنعوه من قراءته...إلى أن اتصل ذلك بالأمير محمّد -الذي منعهم عنه-ثم قال لبقيّ:"انشر علمك". ونهاهم أن يتعرّضوا له.[92]ويرى أنخل جنثالث، أنّ قتله أودى بالمذهب الشافعي فتوقف نشاطه إلى أيام المستنصر بالله[93]. ولكن ليس إلى الحد الذي يعطيه تواجدا فقهيا مؤثرا جدلا وتأليفا في الأندلس ويتأكد ذلك من خلال ما نعرضه.

وممّا أبعد الناس عن المذهب الشافعي في إفريقية والأندلس، ميل بعض فقهائه إلى الاعتزال وفي هذا يذكر ابن الفرضي:"...فأحمد بن عبد الوهاب بن يونس، المعروف بابن صلى الله، من أهل قرطبة...كان يميل إلى مذهب الشافعي، وكان ينسب إلى مذهب الاعتزال... توفي سنة (399هـ/1088م)"[94]. رحل إلى المشرق أواسط القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، ودرس على كبار شيوخ الشافعية، وعند عودته إلى الأندلس أنكر على فقهاء الأندلس تقليدهم الأعمى، فوصفهم بالجمود والتقليد، واجتهد في نشر المذهب داخل الأندلس تأليفا وتدريسا، فتكونت حوله طائفة من الأتباع، وعهد إليه الأمير محمّد بتحرير وثائقه وشروطه وظلّ في هذا المنصب إلى غاية وفاته (277هـ/890م). ولقاسم بن محمد، تواليف ردّ فيها على مخالفيه منها: كتاب الإيضاح في الردّ على المقلدين، ويعرف بصاحب الوثائق وهو أشهر به.[95]

ومن كبار ناشري الشافعية أيضا:

- بقيّ بن مخلد: قال الخشني:"...ولم يزل أحمد بن مخلد بن يزيد مذ كان في حداثه سنّه معظما، موسوما بالخير، معروفا بالفضل...شاوره المير عبد الله ابن محمد وهو ابن خمس وعشرين سنة...ولم يعزل عن القضاء حتى توفى سنة 324هـ/936م، وهو ابن64 سنة"[96]. فهو المحدث المسند، الذي كان أول من أدخل كتب الشافعي، وخلّف من ورائه نفرا طيبا من تلامذته، الذّين درسوا المذهب الشافعي على يده، أشهرهم:

- هارون بن نصر القرطبي(ت301هـ/914م)، وأسلم بن عبد العزيز بن هاشم بن خالد مولى عثمان بن عفان (ت319هـ/931م)، وعثمان بن سعيد الكناني الجياني: المعروف بحرقوص توفي قريبا (ت320هـ/932م).[97]وابن أمية

الحجازي: صاحب كتاب "أحكام القرآن" الذي يقول فيه ابن حزم: "كان شافعي المذهب، بصيرا بالكلام علّة اختيار"[98]. ويحي بن عبد العزيز المعروف: بابن الخراز القرطبي (ت295هـ/907م) ويروي ابن الأبار في التكملة أن عبد الله بن عبد الرحمان كان فقيها شافعيا[99]، وأحمد بن عبد الوهاب بن يونس: المعروف بابن صلا الله (ت 369هـ/980م)، كان يميل إلى مذهب الشافعي، تفقّه فيه، وناظر عليه، وابن آمنة الحجازي: فقيه، عالم، شافعي المذهب، بصير بالكلام على اختياره، له كتاب في أحكام القرآن، ذكره أبو محمد بن حزم وأثنى عليه[100]، وأسلم بن عبد العزيز بن هاشم بن خالد مولى عثمان بن عفان (ت319هـ/931م)، وعثمان بن سعيد الكناني الجياني المعروف بحرقوص، توفي قريبا (ت320هـ/932م)[101]، وابن أمية الحجازي صاحب كتاب "أحكام القرآن" الذي يقول فيه ابن حزم: "كان شافعي المذهب، بصيرا بالكلام علّة اختيار"[102]، ويحي بن عبد العزيز المعروف؛ بابن الخراز القرطبي (ت295هـ/907م) ويروي ابن الأبار في التكملة أن عبد الله بن عبد الرحمان كان فقيها شافعيا[103]، وأحمد بن عبد الوهاب بن يونس: المعروف بابن صلا الله (ت369هـ/980م)، كان يميل إلى مذهب الشافعي، تفقّه فيه، وناظر عليه. وابن آمنة الحجازي؛ فقيه، عالم، شافعي المذهب، بصير بالكلام على اختياره، له كتاب في أحكام القرآن، ذكره أبو محمد بن حزم وأثنى عليه[104]. وابن أمية الحجازي: صاحب كتاب "أحكام القرآن" الذي يقول فيه ابن حزم: "كان شافعي المذهب، بصيرا بالكلام علّة اختيار"[105]، ويحي بن عبد العزيز المعروف: بابن الخراز القرطبي (ت 295هـ/907م) ويروي ابن الأبار في التكملة أن عبد الله بن عبد الرحمان كان فقيها شافعيا[106]، وأحمد بن عبد الوهاب بن يونس المعروف بابن صلا الله (ت 369هـ/980م)، كان يميل إلى مذهب الشافعي، تفقّه فيه، وناظر عليه، ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله النمري: أبو عمر...كان يميل إلى قول الشافعي[107]، وأحمد بن محمد بن القاسم بن محمد: من أهل العلم بالفقه، والأخيار فيه، يميل إلى مذهب عبد الله الشافعي، وله كتاب في الرد على المقلّدين ويعرف بصاحب الوثائق[108].

وممّن قدم الأندلس من الشافعية: وإسماعيل بن الاسكندراني، أبو طاهر: لقي ببلده أبا طاهر السلفي، وسمع منه، ودرس عليه كتاب الاصطلاح للسمعاني. قدم الأندلس، ودخل مرسية تاجرا، وكان فقيها على مذهب الشافعي، ذكره لي ابن سالم، أنشدني عنه، قال السلفي لنفسه: "أنا من أهل الحديث...وهم خير فئاته"[109]. والقصد بأهل الحديث عند الفقهاء والأصوليين؛ فقهاء الشافعية.

ولم يعرف المذهب الشافعي له امتدادا في الأندلس، باستثناء فترة قصيرة من حكم يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن صاحب المغرب والأندلس، فإنه بعدما تظاهر بمذهب الظاهرية مال إلى الشافعية في آخر أيامه واستقضاهم على بعض البلاد، ثم لم يلبث أن عاد الأمر إلى المالكية[110].

ولم يستطع المذهب الشافعي أن يحقق نجاحا كبيرا في الأندلس، ففي عصر الإمارة لقي معارضة من عامة الشعب الأندلسي وبتعاون وتحريض من فقهاء المالكية، وفي هذا يقول المقدسي: "وهم -أهل الأندلس- يقولون: لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك، فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ونحوها ربمّا قتلوه "[111]

ولعلَ هذا ما جعل الفقيه الشافعي، قاسم بن محمد بن سيار:" كان يفتي بمذهب مالك، وكان يتحفّظ كثيرا من مخالفة المالكية عندما يُستفتى برأي الإمام مالك قال أحمد بن خالد: قلت له : أراك تفتى الناس بما لا تعتقد ؟ وهذا لا يحلّ لك قال: إنّما يسألونني عن مذهب جرى في البلد يُعرف فأفتيهم به، ولو سألوني عن مذهبي أخبرتهم[112]- يقصد المذهب الشافعي- وقد ألف قاسم كتابا في الردّ على المقلدة وكتاب آخر في خبر الواحد. توفى قاسم سنة(276هـ/879م)[113]. أما عصر الخلافة، فقد أخذ الأمر يتغير وأصبح عامة النّاس وفقهاء المالكية لا يعارضون -كما كانوا- من يتفقّه بمذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي، إلاّ أنّ السيّادة المطلقة لمذهب الإمام مالك في الأندلس، صارت من الحقائق الثابتة في تاريخها.

5- المذهب الظاهري:

يُعد هذا المذهب من أهم المذاهب التي دار عليها الجدل الفقهي بالأندلس، بل انحصر هذا الجدل بين مالكية وظاهرية الأندلس، على مدار القرنين الخامس والسادس الهجريين، فما هي أصول هذا المذهب وأسسه حتى يتسنى لنا فهم جوهر خلاف الجدل الفقهي مع مالكية الأندلس؟

بداية تجدر الإشارة إلى تركيز أهل الأندلس على مواجهة المذهب الظاهري، مقابل قيام الإفريقيين لمواجهة سائر المذهب، وهذا أمر بديهي لتركيز الظاهرية بالأندلس أكثر من أي مذهب آخر، وكان أهل الأندلس في غنى عن مواجهة المذهب الأوزاعي، فإنه سرعان ما اندثر من تلقاء نفسه ولم يخلف إلا آثارا لا تكاد تذكر[114].

- التعريف بصاحب المذهب:

هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصفهاني، وهو أوّل من استعمل القول بالظاهر، وأخذ بالكتاب والسنّة وألغى الرأي والقياس، وكان فاضلا صادقا وورعا، وله من الكتب كتاب: الأصول. توفى سنة (270هـ/885م)[115]. وحتى يمكننا توضيح موقف فقهاء الأندلس والسلطة من المذهب الظاهري، وجب عرض أهم:

-أصول المذهب الظاهري:

حيث ترجع أصول المذهب الظاهري وجذوره إلى داود بن علي الأصفهاني. فهو أول من قام بنفي القياس، ومدرسته تقترب من مدرسة أهل الحديث في العديد من القواعد والأصول، من حيث الاهتمام بالرواية والأسانيد[116].فالظاهرية سعت إلى إضفاء صفة القطيعة على الفقه القائم على الأصول الأربعة، وإقامته على قواعد يقينية وضوابط ثابتة لا يدخلها الشّك ممّا تطلّب رفض قياس الفقهاء، لأنّه بالذّات ظنّي تخميني، واللّجوء إلى قياس المناطقة لأنه يقيني نتائجه لا تعطي إلا المقدمات، وهو كفيل للحفاظ على الشرع، وعدم زيادة شرع جديد إليه، كما هو في القياس الفقهي.

والظاهرية مشروع فكري فلسفي الأبعاد يطمح إلى إعادة تأسيس البيان وترتيب العلاقات بينه وبين البرهان، على حد تعبير محمد عابد الجابري، والمذهب الظاهري يبطل القول بالإلهام والقول بالإمام والقول بضرورة تقليد الأئمة الأربعة، وإنمّا يعتمد على العقل وظاهر النّص وكان أول من نشر مبادئ أهل الظاهر في الأندلس، هو عبد الله بن محمد بن قاسم بن هلال (ت272هـ/885م)، الذي تتلمذ على داود الأصفهاني منشئ مذهب الظاهر[117].

-الالتزام بالنّص الثّابت في الكتاب والسنّة في حدود المعنى الظاهر: فلا تأويل ومجاز مطلق إلّا بنّص واضح، أو إجماع متيقّن. وفي هذا يقول ابن حزم: "ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها، ولا خبرا عن ظاهره، لأن الله تعلى يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[118] ، وقال أيضا: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[119] ومن أحال نصا عن ظاهره في اللّغة بغير برهان أو إجماع فقد ادعى أنّ النّص لا بيان فيه، وقد حرّف كلام الله تعالى ووحيه عن موضعه، فالواجب أن لا يحال نص عن ظاهره إلا بنص آخر صحيح، أو إجماع متيقن أو ضرورة مانعة"[120].

-نفى القول بالقياس باعتباره من الرأي المذموم:

والقول عن الله بغير علم، وأنّه لا يحل الحكم بالقياس في الدين، والقول به باطل، مقطوع على بطلانه عند الله تعالى، فالواجب التمسّك بالنصوص الشرعية وحدها[121]. فاعتراض أبو محمّد على القياس باعتباره استقراء ضني-في اعتقاده- لا يغني من الحق شيئا، فهو لا يقرّ أي تفسير باطني للنصوص وهو ما اعتمده الشيعة يومها بقوة.

-رفض التقليد مطلقا:

قال ابن حزم: "والتقليد حرام، لا يحل لأحد أن يأخذ بقول أحد بلا برهان والعامي والعالم في ذلك سواء، وعلى كل أحد حظّه الذّي يقدر عليه من الاجتهاد". ورفض القول بالأدلّة الفعلية من استحسان ومصالح مرسلة وسدّ الذرائع، لأنّها كلّها من باب القول في الدين بالرأي والهوى والباطل[122].

ومن خلال ما سبق يتضح أنّ الفقه الظاهري هو الوقوف عند حدود الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، دون عناية بعللها ومقاصدها، ودون الاهتمام بالقرائن والظروف المحيطة بتلك الألفاظ حين ورودها[123]. فقد اشتّد في هذه الفترة من تاريخ الأندلس القول بالظاهر بقيادة أبو محمّد بن حزم وذلك ردّا على موجة القول بالباطن، والتي قادها شيعة شمال إفريقيا. فإن مثل هذه الأصول والتي تعترض في معظمها مع أصول ومصادر التشريع عند جهور أهل السنة والجماعة قد تسببت في مواجهة فكريا وفقهيا بين الفريقين، وقد تسبب هذا التعارض بين المذهبين ان ناصرت السلطة الأموية ثم المرابطية المالكية على حساب الظاهرية، فتوسع الأول ونحسر الثاني، إلى فترة قيام دولة الموحدين والتي اتخذت من المذهب الظاهري مذهبا فقهيا لها.

- تاريخ دخول المذهب إلى الأندلس:

انتشر المذهب الظاهري بالأندلس عن طريق؛ عبد الله بن محمد بن القاسم بن هلال القرطبي، المتوفي سنة (272هـ/885م). ثم جاء بعده أيوب بن سليمان بن الحكم القرطبي (ت334هـ/943م)، وجلّهم من تلاميذ الإمام بقي بن مخلد القرطبي، وكانوا يمّثلون تيارا علميا بارزا في الأندلس تمثّل في نبذ التقليد والتعصب للمذهب، ثم جاء بعد ذلك الفقيه أبو الحكم سعيد بن منذر البلوطي (ت355هـ/966م) والذي كان صلبا، صارما غير هيّاب ولا جبان، فقضى باقي أيام أمير المؤمنين عبد الرحمان[124].والذي يُعد من أشدّ المدافعين عن المذهب الظاهري وكان ينكر تقليد المالكيين صراحة، ويدعو إلى الاجتهاد في دراسة الفقه وأصوله بكل حرية، دون التقيّد بمذهب معين، عالما باختلاف العلماء في مسائل الفقه[125]. كان مائلا إلى القول بالظاهر قويا على الانتصار لذلك[126].

كان للحركة المذهبية إسهامها في حركة التأليف من خلال التنافس الذّي دار بين المذاهب الفقهية خاصة المذهب المالكي والمذهب الظاهري، فإن ابن حزم المنافس الشّديد للمالكيين حاول إبراز عيوب هذا المذهب من خلال مؤلفاته أو من خلال مناظراته العلمية التي دارت بينه وبين فقهاء المالكية خاصة مع أبي الوليد الباجي[127].

وقد عمل ابن حزم على مواجهة المالكية الذين احتضنهم الأمراء وأغدقوا عليهم العطاء وأصبحوا مصدرا لتبرير سياسة أمراء الطوائف مقابل الحصول على الأموال والمناصب عندهم[128]. وقيل عن ابن حزم: "كان داودي المذهب، قويا على الانتصار له"[129]. ثم بعده الفقيه أبو الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت القرطبي من العلماء الزهاد (ت426هـ/1034م)، كان يميل إلى القول بالظاهر وينبذ التقليد، قال فيه ابن حيان فيما نقله عنه الحميدي والذهبي: "كان داودي المذهب لا يرى التقليد"[130].

ومع ذلك ومع كثرة الاعتراضات إلا أنّ دولة الموحدين ثبّتت هذا المذهب، وكأنّه تتويجا لانتصار صاحبه بعد وفاته وبعد الذي تعرّض له، فإنّ هذا التّعارض والتناقض بين الظاهرية والمالكية في مجال الفقه وأصوله، سينعكس إيجابا على حركة التأليف بالأندلس خلال القرن الخامس والسّادس الهجريين/الحادي عشرة والثاني عشرة، وسيخلّف تراثا ضخما من المؤلفات في مجال الجدل الفقهي بالأندلس.

الخاتمة:

- لعلم الفقه وأصوله أهميته عند أهل الأندلس، لذلك ظلوا حاضنة لبعض المذاهب الفقهية ولفظوا بعضها الآخر، والتي تتعارض مع بعض قناعاتهم العقدية والأصولية، وذلك من حيث البساطة والبعد عن التعقيد.

-كما تدرجت المذاهب الفقهية في تقاطرها إلى الأندلس وذلك حسب الظروف السياسية ووفق قناعة الخلفاء والأمراء وطبيعة الفقهاء من حيث تأثيرهم على صاحب القرار السياسي.

- ثم إنّ المنافسة والمجافاة التي كانت بين خلفاء الأمويين في الأندلس والعباسيين في بغداد، انعكست على موقفهم من هذه المذاهب.

- ولطبيعة المذهب من حيث انفتاحه على المذاهب الفقهية، وطبيعة أصوله الفقهية والتي تراعي المصلحة العامة، دوره المساعد في ظاهرة انتشار أو انقباض المذهب.

- إضافة إلى اعتبارات أخرى كثراء الأصول الفقهية للمذهب ومدى مرونته وحيويته ومدى استجابته خدمة لمصالح النّاس في إطار المصالح المرسلة وهو أصل من أصول مذاهب أهل السّنة والجماعة.

-كما ارتبط انتشار المذاهب الفقهية بالأندلس بقدرة أصحابه على الجدل والإقناع من أجل توسيع انتشاره وديمومة بقاءه.

- كما نسجل أنّ تنوع الساحة الفقهية الأندلسية، ارتبط بطبيعة التغيير الحاصل على مستوى السلطة السياسية وطبيعة توجهاتها العامة في إطار الحفاظ على استمرار كينونتها، فالدولة الأموية كانت تملي عليها ظروفها توحيد المذهب الفقهي، بالمقابل فإن فترة الدويلات شجعت التنوع المذهبي على خلفية ظاهرة التنافس بين أمرائها، تقوية لعروشهم وحفاظا على كراسيهم.

الهوامش (الإحالات):

[1] القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج1، تح: محمد تاويت الطنجي وزمرة من العلماء، المملكة المغربية، الأحمدية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1383-1403هـ/1965-1983م، ص ص: 26 و27.

[2] صرصوم رابح، منهج النقد في الفقه المالكي المذهب المالكي أنموذجا –دراسة تحليلية- شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة وهران1، كلية العلوم الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، 1435-1436هـ/2014-2015م، ، ص ص: 281 و282.

[3] أحمد أمين ، ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت، ج3، ص: 111.ينظر: عبد القادر ربوح، المذهب المالكي من الظهور إلى عصر التمكين والسيادة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 4، رقم5، العدد 19، ص: 319.

[4] حسين مؤنس، فجر الأندلس، دار السعودية للنشر، ط2، 1405هـ1985م/، ص ص: 449 و640 وما بعدها.

[5] عبد القادر ربوح، المرجع السابق، ص: 320.

[6] نفسه، ص: 320.

[7] عبد الرحمان يوسف عثمان، الأثر العقدي والسياسي في انقراض المذهب الفقهي بالغرب الإسلامي والأندلس، الأكاديمية الإسلامية للطلبة، جامعة ماليزيا، كوالالمبور، مجلة الشريعة والقانون بماليزيا، ص:1. Malaysian journal of syariah and Law. Academy of islamic studies, university of Malaya, Kuala lampur, MalaysiaVol.7, n, 1june 2019 Issn, 1985, 7454, E, issn,2590, www.mjs.usim.my

[8] محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت230هـ/844م)، كتاب الطبقات الكبرى ، بيروت: دار الفكر، مصورة عن طبقة دار صادر، بيروت، 488/7. ينظر: عبد الستار الشيخ، الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، 88-157هـ، دمشق: دار القلم، ط1، 1427هـ/2006م، ص: 46.

[9] أبو زرعة الدمشقي، تاريخ أبي زرعة، تح: شكر الله بن نعمة الله التوجاني، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ص: 266. ينظر: عبد الستار الشيخ، المرجع السابق، ص: 46.

[10] المرجع السابق، ص: 46.

[11] تاريخ ابن عساكر، المصدر السابق، ج35، ص: 147. ينظر: عبد الستار الشيخ، المرجع السابق، ص: 53. بتصرف.

[12] تهذيب التهذيب، ابن حجر، بيروت: دار الفكر، ج16، ص: 219. ينظر: عبد الستار الشيخ، المرجع السابق، 260.

[13] تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، 298 ينظر: عبد الستار الشيخ، المرجع السابق، 261.

[14] أشرف عباس القاسمي، أثر الإمامين الأوزاعي والشيباني في تدوين الفقه والسير، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ديوبند، رمضان –شوال 1434هـ، يوليو، سبتمبر 2013م، العدد 9-10، السنة 37.

[15] عبد الباسط فاخوري، تحفة الأنام مختصر تاريخ الاسلام، بيروت: شعبة معارف بيروت، د.ط، د.ت، ص ص: 119-120.

[16] الحميدي، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ج1، تح: ابراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصرية، لبنان: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1410هـ/1989م، ص ص: 266-338-343-379-515. بتصرف.

[17] زين الدين بن تقي الدين بن عبد الرحمن الخطيب، محاسن المساعي في مناقب أبي عمر الإمام الأوزاعي، عن نسخة مخطوطة، تح: الأمير شكيب أرسلان، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر، دط، دت، ص: 6. بتصرف.

[18] آنخل جنثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلس، تر: حسين مؤنس، مصر: مكتبة الثقافة الدينية، دت، دظ، ص ص: 413-414.

[19] القاضي عياض أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج1، ضبطه وصححه: محمّد سالم هاشم، منشورات محمّد علي بيضون، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998م، ص ص: 49 و 65. بتصرف.

[20] القاضي عياض، المصدر السابق، ج1، ص ص: 61 و 67 و 84. بتصرف.

[21] القاضي عبد الوهاب أبي محمّد البغدادي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، ج1، تح: أبوعبيدة مشهور حسن آل سلمان، السعودية: دار ابن القيم، القاهرة: دار ابن عفان، ط1، 1429هـ/2008م، ص: 64.

[22] القاضي عياض، المصدر السابق، ص: 87.

[23] زهية جويرو ، الأفتاء بين سياج المذهب وإكراهات التاريخ-دراسة في فتاوى إبن رشد الجد- تقديم: عبد المجيد الشرفي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2014م، ص: 44.

[24] آنخل جنثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلس، تر: حسين مؤنس، مصر: مكتبة الثقافة الدينية، دت، دظ، ص: 417.

[25] القاضي عياض، ترتيب المدارك،ج1،تح:سعيد أحمد إعراب، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1983م، ص: 27.

[26] زهية جويرو، الأفتاء بين سياج المذهب وإكراهات التاريخ، ص: 54.

[27] الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي(914هـ)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج2، تح: جماعة من الفقهاء بإشراف محمّد حجّي، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981-1983مم، ص: 169. ينظر: زهية جويرو، لمرجع السابق، ص: 45.

[28] عجريد فهيم، المسائل الفقهية المختلفة في تشهيرها في المذهب المالكي، دراسة فقهية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، كلية الحضارة والعلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2012/2011م، ص:54.

[29] المقري، نفح الطيب، ج3، ص:230.

[30] الغازي بن قيس: من أهل قرطبة، رحل قديما، سمع من مالك الموطأ...وهو أول من أدخل موطأ مالك، وقراءة نافع، إلى الأندلس...وكان يحفظ الموطأ ظاهرا...". ينظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص: 114.

[31] زياد بن عبد الرحمان "شبطون": قرطبي، وهو زياد بن عبد الرحمان بن زهير بن ناشر بن وائل اللخمي، سمع من مالك الموطأ، وله عنه في الفتاوى كتاب سماع معروف بسماع زياد. ينظر: عياض، المصدر السابق، ج1، ص: 116.

[32] بن قوطية أبو بكر، تاريخ افتتاح الأندلس، ج2، تح: ابراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري، لبنان: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1410هـ/1989م، ص: 62.

[33] محمّد بن حسن شرحبيلي، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د ط، 1421هـ/2000م، ص:24.

[34] مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية، ص:7.

[35] محمد بن حسن شرحبيلي، المرجع السابق، ص:91.

[36] ابن عبد البر أبي عمر يوسف الأندلسي، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء وعيون أخبارهم الشاهدة بإمامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدّة، بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ودار البشائر الإسلامية، ط1، 1417هـ/1997م، ص ص:15و21 و38.

[37] عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ج1، قرأه وعلّق عليه: عبد السلام الهراس، المغرب، د د ط، ط2، 1380هـ/1960م، ص: 48.

[38] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1418هـ/1997م، ج1، ص:140.

[39] ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج2، ص:116.

[40] محمّد بن حسن شرحبيلي، المرجع السابق، ص:261.

[41] نفسه، ص:261

[42] يحي بن يحي الليثي: هو يحي بن يحي الليثي من الراحلين من الأندلس، الفقيه المحدث، راوي الموطأ عن مالك رضي الله عنه، وحكي أنّه لمّا أرتحل إلى مالك لازمه...أعجب به مالك، وقال: هذا عاقل، ولذلك قيل: إنّ يحي هذا عاقل الأندلس، وعيسى بن دينار ففقيهها، وعبد الملك بن حبيب عالمها...توفى يحي بن يحي سنة 234هـ...وروايته للموطأ مشهورة. ينظر: المقري شهاب الدين أحمد بن محمّد التلمساني، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب (1041هـ)، ج2، حقّقه وضبط غرائبه، وعلّق حواشيه: محمّد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة بجوار محافظة، ط1، 1367هـ/1949م، ص:217.

[43] المقري، المصدر السابق، ج2، ص: 218.

[44] المقري أحمد بن محمد التلمساني، (ت1041هـ/1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج1، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1988م، ص: 337.

[45] القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص:27.

[46] نفسه، ص ص: 26 و27.

[47] محمّد بن حسن شرحبيلي، المرجع السابق، ص:159.

[48] المراكشي عبد الواحد بن علي التميمي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه وصحّحه وعلّق عليه: محمّد سعيد و العريان ومحمّد العلي، القاهرة: مطبعة الاستقامة، ط1، 1368هـ/1949م ص ص: 192 و197.

[49] زهية جويرو، المرجع السابق، ص: 45.

[50] ترتيب المدارك، ج4، ص: 20. ينظر زهية جويرو، الأفتاء بين سياج المذهب وإكراهات التاريخ، ص: 46.

[51] زهية جويرو، المرجع السابق، ص: 46.

[52] محمّد عليلي، الإشعاع الفكري في المغرب الإسلامي، ص:221.

[53] محمّد بن حسن شرحبيلي، المرجع السابق، ص:186.

[54] نفسه، ص18.

[55] ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل، نثر فوائد الجمان في نظم فحول الزمان، تح: رضوان الداية، بيروت: دار الثقافة والنشر والتوزيع، المكتبة الأندلسية، ط1، 1967م، ص: 45.

[56] الحميدي أبو عبد الله محمّد بن فتوح الأزدي، جذوة لمقتبس في ذكر ولاة الأندلس، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د ط، 1966م، ص 122

[57] الحميدي، المصدر السابق، ص 122

[58] الحميدي، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ج1، تحقيق: ابراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري ، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1410هـ/1989م، رقم الترجمة (960) ص:262.

[59] الحميدي، المصدر السابق، ج1، ص:262.

[60] فارس العزاوي، مقالات متعلقة، مجلة الألوكة الشرعية، تاريخ الإضافة: 2009/05/11 موافق 1430/17/06/17. تاريخ الزيارة 2021/01/12.

[61] ليفي بروفنسال، حضارة العرب في إسبانيا، تر: ذوقان قرقوط، بيروت: دار مكتبة الحياة، دت، د ط، ص: 154.

[62] ابن حزم أبو محمّد علي، طوق الحمامة في الألفة والآلف، تح: الطاهر أحمد مكي، دار الهلال، د ط، 1944م، ص: 121.

[63] أحمد بن محمّد نصير الدين النقيب، المذهب الحنفي (مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته، الرياض: مكتبة الشد، ت ط، 1422هـ/2001م، ج1، ص: 39.

[64] ابن خلكان أبي العباس شمس الدين، وفيات الأعيان، ج5، تح: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، د ط، 1397هـ/1977م، ترجمة (765)، ص ص: 405. ص: 405.

[65] السلاوي أبو العباس شهاب الدين، الاستقصاء، ج1، نح: محمّد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، د ت، ط2، ص: 113.

[66] عبد الرحمان يوسف، الأثر العقدي والسياسي في انقراض المذهب الفقهي بالغرب الإسلامي والأندلس، ص: 6.

[67] محمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ج2، ص: 337.

[68] القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج2، تح: محمد تاويت الطنجي، ط2، 1403هـ/1983م، ص:27.

[69] ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص: 611.

[70] الطيب بوسعد، المذهب الحنفي في الأندلس (ق2-4هـ/8-10م)، مجلة المحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 4 رقم 8، ص ص: 148-162.ص:1.

[71] الطاهر بن علي، ابن حزم وظاهرة التجديد، رسالة ماجستير، إشراف موسى لقبال، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000 -2001م ص: 43. ينظر: الطيب بوسعد، المرجع السابق، ص3.

[72] إسماعيل سامعي، دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من ق2هـ إلى ق5هـ/8 10م، دار الهدى، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2006م، ص: 65. ينظر: الطيب بوسعد، المرجع السابق، ص: 3.

[73] عبد السلام محمد أبو سعد، رحلة الفقه في الأندلس، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع19، طرابلس، ليبيا، 2002م، ص: 80. الطيب بوسعد، المرجع السابق، ص: 4.

[74] المرجع نفسه، ص: 4.

[75] ابن فرحون، الديباج المذهب، تح: مأمون بن محي الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص: 62. ينظر: الطيب بوسعد، المرجع السابق، ص 4.

[76] القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج1، أحمد بكير، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1967م، ص: 27. ينظر: الطيب بوسعد، المرجع السابق. ينظر: الطيب بوسعد، المرجع السابق، ص:4. بتصرف.

[77] ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تح: شوقي ضيف، القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول، دط ، 1953م، ص: 188.بتصرف.

[78] ابن الفرضي(351-43هـ/962-1013م)، تاريخ علماء الأندلس، ج1، تح: ابراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1410هـ/1989م، ص ص:283- 285.

[79] ابن الفرضي، المصدر السابق، ج2، ص: 633.

[80] المصدر نفسه، ج1، ص: 60-61.

[81] نفسه، ج2، ص:658.

[82] محمد بن حارث الخشني، أخبار الفقهاء والمحدثين، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، 1992م، ص: 87. بتصرف.

[83] سامعي، دور المذهب الحنفي، ص ص: 65 و66. بتصرف.

[84] القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج3، تح: عبد القادر الصحراوي، المغرب: مطبعة فضالة، د ط، 1402هـ/1982م، ص: 244.

[85] ابن كثير عماد الدين إسماعيل بن عمر، طبقات الشافعية، ج1، تح: الحفيظ منصور، بيروت: دار المدار الإسلامي، ط،2004م، ص ص: 19و20 و21. بتصرف.

[86] المصدر نفسه، ج1، ص ص: 21 و23 و24. بتصرف.

[87] ابن كثير، المصدر السابق، ج1، ص ص: 26 و28 و29 و30 و71. بتصرف.

[88] السبكي تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، تح: عبد الفتاح محمّد الحلو، ومحمود محمّد الطناجي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د ت، د ط، ص: 344. ينظر: ابن فرحون المالكي الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب، ج2، تح: وتع محمّد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر، د ت، د ط، ص: 320.

[89] ابن الفرضي، المصدر السابق، ج1، رقم(1047)، ص ص: 597 و598 و599. بتصرف

[90] قاسم ابن محمد بن قاسم بن محمد: محدث، يميل إلى قول أبي عبد الله الشافعي...له تحقيق بمذهب الشافعي، وتواليف فيه على مخالفيه، منها: كتاب"الإيضاح في الردّ على المقلدين". ينظر: الضبي أحمد بن يحي بن عميرة، بغية الملتمس، ج2، رقم (1297)، ص: 587.

[91] ابن الفرضي، المصدر السابق، ج1، رقم (1409)، ص:355.

[92] الضبي أحمد بن يحي بن عميرة، بغية المتلمس في تاريخ رجال الأندلس، ج1، تح: ابراهيم البياري، القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط1، 1410هـ/1998م، ص: 31.

[93] عبد الرحمان يوسف عثمان، الأثر العقدي والسياسي في انقراض المذهب الفقهي بالغرب الإسلامي، ص: 06.

[94] ابن الفرضي،، المصدر السابق، ج1، ص: 102. ينظر أيضا: الضبي، البغية ج1، رقم(420)، ص: 230. بتصرف.

[95] الضبي، المصدر السابق، ج2، ترجمة (رقم 1189)، ص:331.

[96] الخشني أبي عبد الله محمّد بن حارث بن أسد القيرواني الأندلسي، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية،ج6، تح: ابراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري القاهرة، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1410هـ/1989م، ص ص: 223و237. بتصرف.

[97] الضبي، بغية الملتمس، ج2، ترجمة (1191)، ص: 539.

[98] الحميدي، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ج1، رقم الترجمة 960، تح: ابراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري القاهرة، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط2 ،1410هـ/1989م، ص:639.

[99] ابن الفرضي، المصدر السابق، ج1، ص: 154.

[100] الضبي، المصدر السابق، ج2، (رقم 156)، ص: 338.

[101] المصدر نفسه، ج2، ترجمة (1191)، ص: 539.

[102] الحميدي، المصدر السابق، ص:639.

[103] ابن الفرضي، المصدر السابق،ج1، ص: 154.

[104] االضبي، المصدر السابق، ج2، (رقم 156)، ص: 338.

[105] الحميدي، المصدر السابق، ص:639.

[106] ابن الفرضي، المصدر السابق، ج1، ص: 154.

[107] ابن الفرضي، المصدر السابق، ج1، (ترجمة رقم: 144)، ص: 283.

[108] المصدر نفسه، ج1، (رقم333)، ص: 194.

[109] ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تح: ابراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط1، 1410هـ/1989م، ص: 247.

[110] أحمد تيمور باشا، توزّع المذهب الشافعي والمذاهب عموما، نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها- أحمد تيمور باشا، توزّع المذهب الشافعي والمذاهب عموما، نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة –وانتشارها-، أسد عبد الغني الكفراوي ضمن موسوعة الشؤون الإسلامية ، مصر، دط، دت. ينظر أيضا: محمّد طارق هشام مغربية، المذهب الشافعي، دراسة عن أهم مصطلحات وأهم مصنفات ومراتب الترجيح فيه، دمشق: مطبعة الفاروق، ط1، 1432هـ/2011م، ص:154.

[111] المقدسي شمس الدين أبي عبد الله المعروف بالبشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط3، 1411هـ/1991م، ص: 236.

[112] ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، تح: محمّد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، دت، دط، ص 144.

[113] المصدر نفسه،ج2، ص144.

[114] ابن الفرضي، المصدر السابق، ج4، ص:277. ينظر: جذوة المقتبس، ج1، ص: 343.

[115] ابن النديم محمّد بن إسحاق أبا الفتح، الفهرست، بيروت: دار المعرفة، ، د ت، د ط، ص 303.

[116] عادل عبد العزيز غيث عبد الخالق، الصراع المذهبي بين المالكية والظاهرية وموقف ابن حزم الظاهري من ملوك الطوائف (ابن حزم الظاهري أنموذجا)، ليبيا: جامعة بن غازي، المجلة الليبية العالمية، العدد 2، مارس 2015، ص:5.

[117] سالم يفوت، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، المغرب: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 1986م، ص: 83. محمد عابد الجابري، بُنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1986م، ص: 514. ينظر: الفيومي محمد إبراهيم، تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس، دار الجيلد ،د ط،1997م، ص:208.

[118] سورة الشعراء: الآية 195.

[119] سورة المائدة: الآية 13.

[120] ابن حزم علي أبو محمّد، النبذة الكافية في أصول أحكام الدين، تح: محمّد أحمد عبد العزيز، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م، ص: 36.

[121] المصدر نفسه، ص: 61.

[122] ابن حزم ، النبذة الكافية، ص ص:71و72.

[123] عبد المجيد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، د ط،1399هـ/ 1979م، ص:335.

[124] الخشني، المصدر السابق، ج6، ص: 237.

[125] محمد إبراهيم الفيومي، تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس، بيروت: دار النشر للجامعيين، 1962م، ص: 208 و209.

[126] الضبي، المصدر السابق، ج2، رقم (1361)، ص ص: 242و 243.

[127] عبد المجيد تركي، مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية، ص: 26.

[128] سالم يفوت، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، الرباط: المركز الثقافي العربي، ط1، د ت، ص:254.

[129] ابن حزم علي بن محمّد، رسالة المفاضلة بين الصحابة، تح: سعيد الأفغاني، دمشق، المطبعة الهاشمية، 1415هـ، ص:87.

[130] الحميدي، المصدر السابق، ج7، ص126.